اثر جائحة كورونا على تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق – القطاع الصحي انموذجاً

م.د إبراهيم خليل سلطان القصير

المديرية العامة لتربية القادسية

Khlylalqsyra@gmail.com

المستخلص:

ألقت جائحة كورونا بآثارها السلبية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية في العالم ضمن مدة قصيرة لظهور الوباء في أواخر عام 2019، بوصفه حالة طارئة تهدد الصحة العامة وتثير قلقاً دولياً، ويعتمد حجم أثر تلك الجائحة على محددات مختلفة منها توفر البنية التحتية الصحية والاقتصادية والاجتماعية المتوفرة، وعلى متانة النظم الصحية والاقتصادية القادرة على استيعاب الصدمات، فقد انخفض وتباطأ النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة الاجراءات الاحترازية الصحية المفروضة من قبل الدول، وقد تأثر الاقتصاد العالمي بشكل سلبي وتعرض معظم القطاعات الاقتصادية العالمية الى خسائر تقدر بالمليارات وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي الذي بدوره يقود الى انخفاض معدل الناتج المحلي الاجمالي في معظم دول العالم، فضلاً عن تردي مؤشرات التنمية المستدامة، لاسيما الدول ذات المستويات المتوسطة والمنخفضة ضمن المؤشر، والتي يقع العراق فيها ضمن ذلك المستوى، هذا وقد اوضحت تلك الأزمة مدى الوضع الاقتصادي والسياسي والصحي المتردي في العراق ، والذي لم يكن بمعزل عن تلك الأزمة فقد ادت الاجراءات الاحترازية الصحية المفروضة الى تزايد معدلات البطالة والفقر بين فئات المجتمع، والمتمثلة بغلق الحدود والاسواق وتعطيل الدوام الرسمي للتأهب والتصدي لهذه الجائحة، وهذا ما دفع الحكومة العراقية الى تأليف خلية ازمة لتنسيق الجهود ومكافحة تلك الجائحة مع تطبيق إجراءات التصدي المناسبة لها، فضلاً عن ذلك اتخذت الحكومة عدة تدابير لتقديم مساعدات مالية لمساعدتهم وبذل جهد كبير لاستيراد مختلف العلاجات التي تقلل من تلك الاصابة، وانتشال الواقي الصحي وكادره واسعافهم بمختلف الوسائل الممكنة للتقليل من حجم الضر الذي تعرض له، كونه يمثل الواجهة الأمامية والمباشرة في مواجهة تلك الجائحة .

كلمات مفتاحية : اثر ، جائحة كورونا ، التنمية المستدامة ، القطاع الصحي

The impact of the Corona pandemic on achieving sustainable development goals in Iraq - the health sector as a model

Dr. Ibrahim Khalil Sultan Al Qaseer
General Directorate of Education Al-Qadisiyah
Khlylalqsyra@gmail.com

Abstract:

The Corona pandemic has had its negative effects on various aspects of economic, social and health life in the world within a short period of the emergence of the epidemic at the end of 2019, as an emergency situation that threatens public health and raises international concern، The magnitude of the impact of this pandemic depends on various determinants, including the availability of the available health, economic and social infrastructure, and the strength of health and economic systems capable of absorbing shocks. Global economic activity has decreased and slowed as a result of the health precautionary measures imposed by the countries, The global economy has been negatively affected and most global economic sectors have suffered losses estimated at billions and a decrease in economic growth rates, which in turn leads to a decrease in the rate of gross domestic product in most countries of the world, in addition to the deterioration of sustainable development indicators, Especially the countries with medium and low levels within the index, in which Iraq is located within that level, and this crisis has clarified the extent of the deteriorating economic, political and health situation in Iraq, This crisis has clarified the extent of the deteriorating economic, political and health situation in Iraq, which was not isolated from that crisis. The imposed health precautionary measures led to an increase in unemployment and poverty rates among groups of society, Which is represented by closing borders and markets and disrupting the official working hours to prepare and respond to this pandemic, and this is what prompted the Iraqi government to form a crisis cell to coordinate efforts and combat this pandemic, while applying appropriate response measures to it, In addition, the government has taken several measures to provide financial assistance to help them and make a great effort to import various treatments that reduce that infection, and to retrieve the health condom an d its staff and help them with various possible means to reduce the extent of the damage to which he was exposed, as he represents the front and direct front in the face of this pandemic.

Key words: impact, corona pandemic, sustainable development, health sector

المقدمة :

شهد العراق على مر العقود الثلاثة السابقة تحديات كبيرة من اجل النهوض بواقع مؤشرات التنمية البشرية واستدامتها في ظل الظروف الطبيعية التي تعمل فيها معظم بلدان العالم على تحسين تلك المؤشرات وتطويرها، بعيداً عن اي جائحة يتعرض لها العالم، في حين الظروف السيئة والاوضاع الاقتصادية المتردية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي وصولاً الى عام 2019 وما شهد من احداث امنية مختلفة ومظاهرات مطالبة بتحسين واقع الخدمات الصحية والوضع الاقتصادي، فضلاً عن وجود وباء خطير وفتاك يتمثل بجائحة كورونا، عمل على زيادة التحديات التي تواجة النهوض بمستوى النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية وتدهور مختلف القطاعات لاسيما القطاع الصحي، بسبب كثرة الاصابات وازدحام المستشفيات في ظل قلة المواد المستخدمة للوقاية من ذلك الوباء، وهذا ما جعل الحكومة تسعى وبشتى الطرق الى مواجهة تلك الازمة وتعزيز دور القطاع الصحي وزيادة الوعي لدى الافراد وتطوير مهاراتهم بشكل يلائم المرحلة الجارية .

أهمية البحث : يستمد البحث اهميته عن طريق تناول قضية اساسية ومعاصرة تتمثل بجائحة كورونا واثرها على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق والمتمثلة بالقطاع الصحي بوجه خاص.

مشكلة البحث : هل ان ضعف الأمكانات المادية والبشرية لدى القطاع الصحي في العراق تقلل من مواجهة جائحة كورونا وتؤثر في مؤشرات التنمية المستدامة .

فرضية البحث : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان تعرض البلد لأزمات عالمية مثل جائحة كورونا وتدني الامكانات الصحية ينعكس سلباً على مؤشرات التنمية المستدامة فيه .

هدف البحث : يسعى البحث الى التعرف على مفهوم جائحة كورونا والآثار الناجمة عنه على التنمية المستدامة في العراق والصحة بوجه خاص .

منهجية البحث : اعتمدت البحث على المنهج الوصفي الاسلوب الاستقرائي الذي يقوم على قراءة وتحليل البيانات والمعلومات المتاحة والتحليل المقارن باستخدام وسائل التحليل المناسبة للوصول الى هدف البحث .

"المبحث الأول"

جائحة كرونا في العراق بين المواجهة والتحديات

بالرغم من وجود فجوات كبيرة في معرفة نطاق وسمات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، فمن الواضح أن مجموعة رئيسية من الآثار الاقتصادية سوف تنجم عن زيادة المرض والوفاة بين البشر وسيؤثر ذلك على المخرجات المحتملة للاقتصاد العالمي، وإيضاً الأثر المباشر من خلال زيادة الأمراض والوفيات على حجم وإنتاجية القوى العاملة العالمية .

بالإضافة إلى شدة وطأة جائحة كورونا وحصدها للأرواح، فإن تفشي هذا الوباء يلقي بآثاره السلبية على الآفاق الاقتصادية العالمية الهشة بالفعل ويمكن أن يؤدي إلى انتكاس جهود مكافحة الفقر، والواقع أن إجمالي التكاليف المتوقعة لمثل هذا الوباء المماثل لوباء الإنفلونزا كبير للغاية، لا سيما تكاليف تدابير الوقاية الضرورية، وتنقسم التكاليف الاقتصادية للأمراض المعدية إلى فئتين: [1]

أ- الآثار المباشرة وغير المباشرة للمرض .

ب- تكاليف السلوكيات الوقائية (تجنب مخالطة المصابين) التي يمارسها المواطنون وسياسات مكافحة انتقال المرض التي تنفذها الحكومات .

وتقيس طريقة تكلفة المرض الموارد المستخدمة في علاج العدوى (الموارد التي ستكون مجانية في مكان آخر إذا تم تجنب الإصابة) والموارد المفقودة بسبب المرض والوفيات المبكرة. وتعكس التكاليف التي يتم تكبدها بسبب الإجراءات الوقائية إلى حد كبير انخفاض عدد المعاملات بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وانقطاع سلاسل الإمداد، وعلاوات مخاطر رأس المال، وعلى الرغم أن بعض المعاملات المؤجلة ستتم عندما ينقشع عدم اليقين بشأن انتقال المرض والحد من المخاطر، ففي الغالب ستكون هناك آثار اقتصادية طويلة المدى من سلوكيات تجنب المخالطة المشار إليها، وعلى المستوى الفردي قد تختلف هذه الآثار بين الرجال والنساء، ومع الأمراض الناشئة عندما لا يمكن التعرف على الجوانب الوبائية على نحو تام من المرجح أن تتجاوز تكاليف الوقاية بسبب سلوك تجنب المخالطة وسياسات مكافحة انتقال المرض تكاليف المرض على الأقل في الفترات الأولى من تفشي المرض.

1- اسماء جميل رشيد، العنف الأسري في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020 ، ص76 .

وعلاوة على ذلك، من المحتمل أن يقود ضعف النمو وانحراف مسار النفقات والمصروفات لمكافحة تفشي هذا الوباء إلى خفض الإيرادات الحكومية وقدرة الحكومات على الاستثمار لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين. وسيلحق أشد الضرر بالفقراء. وتشير الاحصائيات الأخيرة إلى أن حدوث هبوط بنسبة واحد في المائة في معدلات نمو البلدان النامية يوقع (20) مليون شخص إضافي في مستوى الفقر .

ولم يواجه العراق أزمة وبائية منذ عقود طويلة، وبالتالي لم تتشكل خبرات مؤسسية أو مجتمعية للتعامل مع الأوبئة، والعدوى السريعة الانتشار تمكنه من الاستجابة السريعة وبكفاءة عالية ومحيطة بكل المشكلات والعواقب المحتمل ظهورها، تجعله أكثر قدرة على احتوائه ومواجهة تداعياته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية[2]).

وعلى ضوء التكاليف البشرية والاقتصادية لتفشي وباء كورونا في الوقت الحالي، من الأهمية بمكان تعزيز الاستعداد والتأهب والقدرة على الاستجابة والتصدي لاحتواء التفشي المحتمل على أثره ، لذلك تسعى الحكومات على اكتشاف وتخفيف المخاطر ومكافحة تفشي كورونا وغيرها من حالات تفشي الأمراض الانتقالية .

وبالنسبة للمجتمع العراق بكافة أطيافه من مستويات عالية من الحرمان تراكمت عبر سنين طويلة وأحداث جسيمة، لكن الأزمة المزدوجة التي ضربت العراق كغيره من بلدان العالم في النصف الأول من عام 2020 (جائحة كورونا والأمة الاقتصادية) ، تضرب بشدة جميع مفاصل الحياة وتهدد العناصر المكونة للتنمية المستدامة: فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية بسبب وباء كورونا الناجمة عن انهيار أسعار النفط، وتعطل الحياة الاقتصادية وما تبعه من انخفاض في الدخل، وتدهور الصحة العامة مما ادى الى ارتفاع عدد الوفيات ، فضلاً عن تدهور البنى التحتية واتساع فجوات التنمية وارتفاع مستويات الامية والتسرب ومشكلات الخدمات والبنى التحتية في جميع المحافظات . انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على الأوضاع الاجتماعية عموماً بما فيها الزيادة المتصاعدة في مستويات العنف المنزلي والطلاق والجريمة والانتحار، الذي لم يتم توثيقها بالكامل لحد الآن، واحتساب الآثار غير المباشرة على الامن

[2] تقرير منشور على موقع الشرق تحت عنوان، " حلول عراقية لتفادي كورونا.. المستشفيات المنزلية والطب البديل"، 2020

الإنساني للمجتمع، في المقابل هناك ضعف واضح يف خدمات الاستجابة للمشكلات النفسية واضطرابات مابعد الصدمة في العراق عموماً، بسبب نقص الملاكات المؤهلة والمدربة على طرق العالج الحديثة .
ولمواجهة ازمة كوفيد (19) وللحد من آثاره السلبية اتخذت الحكومة الوطنية العديد من الاجراءات لمعالجتها .

أزمة كورونا وقرارات الحكومة العراقية لمواجهتها :

تبين احدث الاحصائيات على المستوى المحلي في العراق لعدد المستفيدين من الجرعتين في العراق حتى التاسع من شباط ، بلغت الجرع الكلية المقدمة: 15,951,229− 22.9% استلموا جرعة واحدة في حين 15.6% استلموا جرعتين فيما بلغ عدد الوفيات حتى التاريخ المذكور الكلي محليا 24678 وفاة وعدد المصابين الكلي بلغ أكثر من 2273535 وهذا يمكن ان يقارن مع العدد المسجل في دول الجوار"، مبينا أن "اعداد اللقاح في تصاعد ونأمل أن نصل الى معدل 75% بنهاية شهر حزيران. وفرضت الحكومة قيوداً على الحركة وحظر التجول في محاولة للتخفيف من انتقال المرض .[3]
واستجابة لإعلان منظمة الصحة العالمية فايروس كورونا وباء عالمياً، شكل مجلس الوزراء اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية، للتخفيف من الآثار التي خلفها فايروس كورونا من خَلل النهوض بواقع قطاعات التنمية والحد من الفقر ومحاولة تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وإيجاد فرص عمل جديدة تتلاءم مع عدد العاطلين عن العمل، سيما أن كثير من المؤسسات الخدمية والتعليمية دمرت خلال أحداث الحرب على داعش، وقد قررت الحكومة في مواجهة الأزمة، إضافة إلى تقديم تسهيلات مصرفية لدعم القطاع الخاص، لا سيما الشركات المتوسطة والصغيرة بجلستها المنعقدة في السادس والعشرين من شهر آذار من عام 2020 تأليف لجنة(خلية الأزمة) بالأمر الديواني ذي العدد(55) في نهاية شهر آذار لعام 2020 من وزارة الصحة والبيئة، ومنحها صلاحيات واسعة فكان من أبرز قراراتها :

1− حث العراقيين المقيمين خارج البلد بالعودة قبل غلق المنافذ الحدودية كافة في نهاية شهر آذار عام 2020 .

[3] سها محمد كاظم، تحديات القطاع الصحي الحكومي والمعالجات المقترحة، وزارة الصحة والبيئة، العراق. متاح على الموقع الالكتروني: http://www.igomoh.gov.iq/aqd .

2- استمرار التبادل التجاري عبر المنافذ البرية مع إي ارن والكويت من الثامن ولغاية الخامس عشر من شهر آذار عام 2020 .

3- غلق الاماكن العامة والمراكز التجارية ومنع حركة الوافدين باستثناء الوفود الرسمية والدبلوماسية.

4- تأليف خلية أزمة مصغرة في كل وزارة برئاسة الوزير المعني.

5- تخويل قيادات العمليات في بغداد والمحافظات بتنفيذ قرارات خلية الأزمة، والاستمرار في تعطيل الدوام الرسمي في جميع المؤسسات باستثناء المؤسسات الصحية والخدمية والأمنية على أن ال تتجاوز نسبته(50)% لكن بعد أن تضاعفت آثار الأزمة وطال أمدها قامت الحكومة بمنح تسهيلات واستثناءات لمعامل الحكومة ومعامل القطاع الخاص من أجل المباشرة بالعمل شرط اتباع إجراءات الصحة والسلامة العامة، وهذا ما جعل العراق يسجل حصيلة إصابات يومية دون الألف وخمسمئة، واستقرت بمعدل ألف فما دون في الأيام الأخيرة.

"المبحث الثاني"

التنمية المستدامة في العراق

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تفعيل نظرة جديدة للتنمية من خلال التقارير التنموية التي يصدرها وكذلك تأكيده على إن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم وهم وسيلة التنمية وغايتها، لذلك يحضى موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بالغة على المستوى العالمي، وقد لوحظ في الفترة الأخيرة، إهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام[4]، وفي إطار الأهداف الأنمائية للألفية التي جعلت العالم يجتمع حول جدول العمال منذ 15 عاماً لرسم معالم المستقبل المتحققة عن طريق أهداف التنمية المستدامة التي يمكن إجازها بالآتي:[5]

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع .

2- . تحقيق تعميم التعليم الأبتدائي .

3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

[4] وجلاس موسشيت،" مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة،2000، ص. 17.

([5]) مجلة بيئة المدن الألكترونية ، 2016، العدد "13"، ص4-5 .

4- تحسين صحة الأم وتخفيض معدل وفيات الأطفال .

5-مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض .

6-كفالة الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

أذ تهدف التنمية المستدامة الى تحقيق نوع من التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال في المستقبل، و تمكن افراد المجتمع من تلبية احتياجاتهم مع ضمان حياة ومستوى افضل للأجيال القادمة .[6]

وبناءً عليه بمكن القول بان الأركان الأساسية للتنمية البشرية المستدامة وحسب تعريف تقرير التنمية البشرية لعام 1993 بأنها : [7]

1- التنمية بالناس: وتعني أن يكون الناس قادرين على العطاء بمعناه الواسع .

2- تنمية الناس: عن طريق تطوير التنظيم المجتمعي، وهو ما يتجاوز الفرد والاقتصاد في آن واحد .

3- التنمية للناس: بما يفرزه التنظيم المجتمعي من نوعية للحياة تعزز العطاء في المستقبل .

وان تحديات التنمية كثيرة ومختلفة، والتي من ضمنها عقود من الصراع التي طالت آمادها وتداخلت مسبباتها وتوسعت تأثيراتها في ان يحتل العراق المرتبة (120) في مؤشرات التنمية البشرية عام 2019 .إذ في الوقت الذ ي تواجه الدول المتأثرة بأوضاع الهشاشة والنزاع والأزمات مواطن ضعف كبيرة، فإنها غالبا ما تكون أقل استعدادا وأقل قدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بينما يقطع المجتمع الدولي شوطا طويلاً في بناء دساتير دائمة وتمكين المؤسسات الحكومية وترصين البنية التحتية والتخفيف من مستويات الحرمان وتلبية متطلبات بناء مجتمع المعرفة .لقد ابتلى العراق بعقود من الصراع والأزمات المركبة ، تركت آثاراً بنيوية على المجتمع ومؤسسات الدولة معا وهو ما يتطلب التحرك السريع لبناء الخطط ووضع السياسات لتعزيز فرص التعافي والسام وخلق فرص جديدة للتنمية المستدامة، في الوقت الذ ي أعلنت الحكومة العراقية التزامها بأهداف التنمية المستدامة 2030 .

[6] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة. ط1 ، 2008 .ص55 .

[7] فاطمة ابراهيم خلف و اخرون، العلاقة بين الانفاق على الصحة و التعليم و النمو الاقتصادي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية ،العدد "20"، 2009 .

وعلى الصعيد العالمي حقق العراق المرتبة (113)في مؤشر التنمية المستدامة لعام 2020 من بين (166) دولة وبرصيد نقاط (63.1)نقطة، واحتل المرتبة (12)عربيا وبلغت فجوة الأداء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حققت بالمقارنة مع مملكة السويد الأولى عالمياً (84.6) نقطة بنحو (34.1%)وما تزال هناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق 12 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة وكما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (1)يبين ترتيب البلدان العربية في مؤشر التنمية المستدامة 2020

الدولة	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	رصيد النقاط
الجزائر	56	1	72.9
تونس	63	2	71.4
المغرب	64	3	71.3
الأمارات	71	4	70.3
عمان	76	5	69.7
البحرين	82	6	68.8
الأردن	89	7	68.1
لبنان	95	8	66.7
السعودية	97	9	65.8
قطر	103	10	64.7
الكويت	112	11	63.1
العراق	113	12	63.1
سوريا	126	13	59.3
موريتانيا	130	14	57.7
جيبوتي	138	15	57.3
اليمن	151	16	54.7
السودان	159	17	49.6
الصومال	164	18	46.2

Source: The Sustainable development report, 2020,p36.

يتبين من الجدول اعلاه أن العراق مع باقي البلدان المتأثرة بالحروب والنزاعات والاضطرابات تخلفت عن الركب حيث حصل العراق وسوريا على درجات متدنية مما يجعلها بعيدة عن تحقيق هذه الأهداف عام 2019 واستمر هذا التراجع مع الجائحة بل تعمق مما يجعل من جهودها في مرحلة التعافي التحويلي مضاعفة مع ضرورة المساندة من الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان تجاوز هذه الجائحة .

"المبحث الثالث"

جائحة كورونا وقطاع الصحة في العراق

انعكس تأثير جائحة كورونا في الاعلان عن ازمة تنمية بشرية لكثير من دول العالم، انعكست بصورة كبيرة على ابرز عناصرها المتمثل بالقطاع الصحي، اذ تسبب بصورة مباشرة في ارتفاع اعداد الوفيات، فضلاً عن الآثار غير المباشرة وحالات عديدة من التوتر وخوف العاملين من الإصابة نتيجة تفشي الجائحة، في ظل استنفار تام للخدمات الصحية والاجراءات الاحترازية لمكافحة الوباء الذي يقع على عاتق القطاع الصحي بالمرتبة الاولى، والذي يعد من القطاعات التي لها دور اساسي في الجانب الوقائي، أذ تتخذ اغلب المجتمعات سبل وقائية لحماية البيئة من التلوث الذي يعد من العوامل الرئيسية في انتشار كثير من بعض الإمراض .

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الاهتمام بتحسين خدمات الصحة، كان لابد من استقصاء أثر الجائحة على الكوادر العاملة في مجال الصحة الإنجابية وعلى الخدمات المقدمة في هذا المجال في المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة المنتشرة في محافظات العراق كافة، فضلاً عن ضرورة متابعة مهارات الكوادر العاملة في خدمات الصحة الإنجابية في الوقاية من ذلك الوباء وتوفير مختلف وسائل الحماية من الاصابة به .

وفي العام 2019 الذي شهد ظهور فايروس كورونا وانتشاره بين المواطنين، تفاقمت المشكلة بفعل هذا النقص في عدد الكوادر الطبيّة في المستشفيات العراقية، فثَقُلت معاناة المواطن من جهة، وازدادت أعباء العمل على الكوادر الصحيّة من جهة أخرى، كونهم خط الصد المباشر للفايروس، والأكثر عرضة للإصابة به، حيث ذُكر أن عدد ضحايا الأطباء جرّاء الاصابة بالفايروس بلغ 100 ضحيّة، وعدد الذين أصيبوا بالفايروس من الكوادر الصحّية بلغ (3000) إصابة، لدرجة خشي العراقيين من الذهاب إلى

المستشفيات الحكومية، ولجأ كثير منهم إلى حلول بديلة في المنزل لمداواتهم بعيداً عن متناول الفيروس، فانخفض عدد المرضى في المستشفيات بنسبة 50% بعد جائحة كورونا بسبب الخوف من العدوى، ومع هذا القلق المستمر في بلد لا يتوفر فيه سوى 13 – 14 سرير علاج لكل 10 آلاف نسمة، لجأت عائلات كثيرة إلى جلب المستلزمات الطبّية الضرورية لمواجهة الفايروس، من بينها أسطوانات الأوكسجين الطبّي إلى المنزل، لاستخدامها في معالجة من يصاب منهم بالفايروس بمساعدة كوادر طبية .[8]

بالرغم من تزايد الاهتمام والاستعداد الحكومي للسعي بالارتقاء بالوضع الصحي للفرد والمجتمع في العراق، لا يزال القطاع الصحي يعاني من اختلالات بنيوية ذات امتدادات اقتصادية واجتماعية الى جانب التحديات التي تواجه السياسات الصحية العامة، وقد اتخذت الدولة العديد من القرارات والقوانين وخطت العديد من الخطوات لضمان التغطية الشاملة لجميع العراقيين، وبما يكفل ويضمن الرعاية لغير القادرين مادياً، وقد تزامن هذا المسار مع الاستحقاقات الدستورية التي تنص في العديد من المواد على تحقيق مبادئ الحق في العلاج والصحة، مع التزام الدولة بتوفير التمويل الازم ليصل الى المعدلات العالمية.

تعد الصحة أحد المؤشرات التي يمكن عن طريقها استثمار رأس المال البشري في دولة ما ، و هي كذلك تعد من اهم اهداف التطور الاجتماعي و الاقتصادي ، وحق اساس لكل شعوب العالم، و لذا فقد عرفت الصحة من قبل منظمة الصحة العالمية على أنها (حالة من الرفاهية البدنية و الذهنية و الاجتماعية ، و ليست مجرد غياب المرض أو العجز)، فضلاً عن أهمية المستوى الصحي وجعله المؤشر الأول في دليل التنمية المستدامة، فهو يعد محدداً أساسياً من محددات النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك لأن المنتجين إذا كانوا يتمتعون بصحة جيدة فإنهم سوف يسهمون بقدر كبير في العملية الإنتاجية، والذي يحقق مع التنمية الاقتصادية تنمية شاملة ونمو مستدام، لذلك حصل هذا المؤشر على هذه المرتبة والذي أُعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وهو يعكس مستوى الصحة العام للأفراد والذي يدل عليه العمر المتوقع عند الولادة وكذلك يعكس سياسات القضاء على الأمراض ومعدلات الوفيات بين الأمهات بسبب الحمل والولادة ومعدلات النجاح في القضاء على الأمراض التي تصيب الأطفال.

[8] تقرير منشور على موقع الشرق تحت عنوان، " حلول عراقية لتفادي كورونا.. المستشفيات المنزلية والطب البديل"، 2020، متاح على الرابط : https://asharq.com/ar/3dSYQYoNvgeUe2782QUehc

وبمفهومها العام تمثل الصحة حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، ويمكن عدها وسيلة وغاية في آن واحد، فهي الوسيلة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود التنموية لأي بلد ومنها استدامة النمو الاقتصادي، ولأهميته هذه فهي تحتاج نفقات كبيرة ومختلفة، مما جعل تدخل الحكومة امراً ضرورياً، من اجل استثمار ودعم القدرات البشرية والتي تكوينها لا يقتصر على تحسين الصحة والتعليم (تطوير المعرفة والمهارات)، بل يمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفير فرص الإبداع أو التمتع بأوقات الفراغ أو الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية السياسية والثقافية والاجتماعية .

ويمكن تحديد بعض الاسباب التي زادت من تأثير جائحة كورونا بقطاع الصحة في العراق، والتي منها مايلي :

1- ضعف الدعم المالي لقطاع الصحّة في العراق :

أن تراجع الوضع الصحّي لبلد بشكل كبير مثل العراق، بسبب تدهور وضعه الاقتصادي وكنتيجة حتمية تتزامن مع تلك الحروب والاضطرابات، لما سوف تستهلكه المنظومة العسكرية من نفقات مالية كبيرة في سبيل ضمان دوام وقوفها بوجه التحدّيات التي تواجهها، وبالمقابل يقل الدعم والتمويل للقطاعات الاخرى ومنها قطاع الصحة، وقد أظهرت بيانات منظمة الصحة العالمية أن الحكومة العراقية أنفقت خلال السنوات العشر الأخيرة مبلغاً أقل بكثير على الرعاية الصحّية للفرد من دول أفقر منه بكثير، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد العراقي من هذا الانفاق 161 دولاراً، بالمقارنة مع 304 دولاراً في الأردن، و649 دولاراً في لبنان، بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية في البصرة نحو 71 دولاراً بين عامي 2015 و2017 أي نصف المتوسط العام على مستوى البلاد، في حين يذكر نقيب الاطباء العراقيين أن حصة الفرد العراقي من الموازنة المالية للرعاية الصحّية تبلغ (150) دولاراً في السنة خلال العام 2020، بينما في دولة قطر (3000) دولاراً ، مما يشكل فرقاً كبير تجاه الحقوق الصحية للمواطن العراقي [9]

[9] رياض سالم عواد، الواقع الصحّي ووباء كورونا وأثرهما على حقوق الطبيب والمريض في العراق، جامعة كركوك، العراق، 2021، بحث منشور في كتاب أعمال مؤتمر أزمة حقوق الإنسان في ظل جائحة كوفيد-19 ،متاح على الموقع : https://jilrc.com/category

ومن المؤشرات الأخرى على ضعف الدعم الحكومي للمنظومة الصحّية خصّصت الحكومة العراقية لوزارة الصحة في العام 2019 نحو 2.5 % فقط من موازنة الدولة البالغة 106.5 مليار دولار، وفي المقابل حصلت قوى الأمن على 18%، وهذا مبلغ ضئيل مقارنة بما يتم إنفاقه في دول أخرى بالشرق الأوسط .

2- نقص الادوية والمستلزمات الصحية :

إن نقص الأدوية وعدم توفرها يعد من ابرز العوامل التي تزيد من تفشي الامراض والاوبئة داخل العراق، وهذا ما دفع بالمواطن العراقي السفر إلى خارج العراق للحصول على الرعاية الصحية اللازمة، حيث تشير الإحصائيات ان العراقيين أنفقوا نحو 500 مليون دولار على الرعاية الصحية في الهند خلال العام 2018 وحده، وأن الحكومة الهندية أصدرت في ذلك العام نحو 50 ألف تأشيرة طبية للعراقيين، ذلك أن دل على شيء فهو يدل على الحرمان الكبير الذي يعيشه المواطن العراقي في مجال الحقوق الصحية .

3- النقص في المستلزمات الصحية والكادر الصحي :

أن ما زاد الأمر سوءًا انتشار فايروس كورونا في العام 2019 في ظل التردي الكبير للواقع الصحّي العراقي، وما يقابله من ارتفاع في عدد الاصابات بالفايروس، ومعاناة نقص المستلزمات الصحية، وأهمّها أسرّة الرعاية، وأجهزة التنفس الاصطناعي، وأقنعة N95 الوقائية، والقفازات، إذ عانت الكثير من الدول حول العالم من توفير هذه المستلزمات، كما واجه العراق والعالم نقصاً حاداً في أعداد أجهزة التنفس الاصطناعي بسب صعوبة وتعقيد إنتاجها .

4- ردّي الوضع الأمني وأثره على الواقع الصحّي في العراق :

تسمت الظروف الامنية في العراق بعدم الاستقرار على المستويين الخارجي والداخلي، أذ شهد الواقع الصحّي في العراق تراجعاً كبيراً بسبب اضطراب الوضع الامني خلال القعود آنفة الذكر، فمن آثار الحروب على الواقع الصحّي تدمير العديد من المستشفيات منها على سبيل المثال ما ذكره المتحدث باسم وزارة الصحّة العراقية أن حرب داعش دمّرت العشرات من المستشفيات في محافظات غرب البلاد .

5- سوء إدارة المؤسسة الصحّية العراقية :

أن وضع خطّة مستقبلية لمؤسسة حيوية مثل الصحة من قبل ادارة كفوءة تعمل على تنفيذها بشكل فعلي، ويكون إعداد هذه الخطة وفق دراسة مسبقة للواقع الصحي وتشخيص نقاط القوة والضعف فيه، والعمل

على معالجة المشاكل التي تعيق تقدم هذا الواقع، ومن أهم محاور هذه الخطة بيان حاجة المؤسسة الصحّية للملاكات العاملة فيها، فضلاً عن تحديد التخصّصات المطلوبة بحسب حاجة سوق العمل، عندئذ ستتكوّن لدى مسؤول هذه المؤسسة صورة واضحة يقيّم فيها الوضع الصحي الذي يسود البلد من جهة، ومدى حاجة المنظومة الصحّية للإمكانيات المادية والبشرية الواجب توفيرها من جهة اخرى .

وفي هذا الإطار صدرت وثيقة رؤية العراق 2030 للتنمية المستدامة التي جاء فيها المحور الأول (بناء الأنسان) والذ ي نص فيه على بناء نظام صحي ذو كفاءة وتغطية عن طريق:[10]

1- توسيع نطاق الخدمات الصحية مكانيا وتحسين جودتها .

2- تطبيق نظام التأمين الصحي وتوفير آلياته .

3- تبني نظام رقابة صارم للحد من انتشار المخدرات والإيدز وغيرها .

4- رفع كفاءة أداء المؤسسات الصحية وتعزيز قدرتها التمويلية لمعالجة مشكلات الإدمان .

ويعد الوضع الصحي استثناءً نتيجة تعرضه إلى الإهمال لسنوات طويلة بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية، وتدمير البنية التحتية والاقتصادية والبيئية، إذ ادت العقوبات الاقتصادية طوال العقدين الماضيين الى ضعف شديد في مستويات الرعاية الصحية نتيجةً لانخفاض الامكانيات الطبية والصحية، فضلاً عن النقص في الأدوية التي يحتاجها العراق ، أي إن الوضع الصحي في العراق أصبح منخفضاً اذا ما قورن بالدول العربية عما كانت عليه في التسعينيات .

الاستنتاجات :

1- إن الواقع الصحي يعاني سوء التخطيط الإداري، وانعدام الرؤية المستقبلية التي تسعى إلى النهوض به، بما يضمن تقديم أفضل الخدمات للمواطن العراقي.

2- هنالك تذبذباً وتلكأ في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في المجتمع العراقي ، بسبب الظروف التي مر بها، وبالتالي فان احتل مراتب متاخرة في مجال التنمية البشرية حسب تقارير للتنمية البشرية للأمم المتحدة.

3- أن جائحة كورونا كشفت عن ضعف البنى التحتية في قطاع الصحة وعدم توفر المستلزمات

[10] سها محمد كاظم، تحديات القطاع الصحي الحكومي والمعالجات المقترحة، وزارة الصحة والبيئة، العراق. متاح على الموقع الالكتروني: http://www.igomoh.gov.iq/aqd .

الصحية المناسبة للمصابين وهذا بدوره ادى الى زيادة حالات الاصابة والوفاة .

4- لم يكن قطاع الصحة من أولويات اهتمامات الجهات المسؤولة في العراق، إذ امتاز بضعف الدعم المالي لهذا القطاع .

5- يعاني العراق من نقص كبير في الملاكات الطبية، والمستشفيات، والمستلزمات الطبية فضلا عن الادوية.

6- ان عدم التجمعات والالتزام بالوقاية الصحية وفرض حظر التجوال من ابرز عوامل تقليل تفشي جائحة كورونا والسيطرة عليه .

التوصيات :

1- الاهتمام بالاستثمار في قطاع الصحة ودعمه عن طريق زيادة المبالغ المخصصة للأنفاق عليه وجعله مواكباً للتطورات الحديثة، من اجل تحقيق تنمية مستدامة طويلة المدى .

2- دعم العاملين في القطاع الصحي بهدف الحد او التقليل من معدلات الاصابة والوقاية من الفايروس .

3- وضع تشريعات واصدار قوانين تضمن الارتقاء بالمنظومة الصحية من قبل الجهات المعنية .

4- استقطاب الكفاءات المتميزة من العلماء بالخارج والاستفادة منها في رفع القدرة التنافسية للقطاع الصحي.

5- ضمان الحقوق الاقتصادية للكوادر الطبية منها رفع الرواتب والأجور الخاصة بهم، وتخصيص دور سكنية أو قطع اراضي لهم، ومراجعة نظام الرواتب والأجور وزيادتها بشكل يضمن الاستقرار الجسدي والنفسي للأطباء، ويحول دون هجرتهم، وإنشاء نظام واضح وفعّال لمكافأة المتميزين منهم، وإقامة دورات تدريبية لهم.

6- لعمل على سد النقص الحاصل في عدد الكوادر الطبيّة من خلال برنامج التوظيف للخريجين الجدد من الأطباء، فضلاً عن ضرورة عدم الاستغناء عن خدمات الأطباء القدماء من خلال إجراء تعديل على قانون التقاعد .

7- تطوير المؤسسات الصحّية من خلال رسم خارطة عمل حقيقية مدعومة حكوميّاً، مبنيّة على دراسات واقعية عن الوضع الصحّي في العراق، لضمان تقديم الخدمات المثلى للمواطن العراقي .

((المصادر))

اسماء جميل رشيد، العنف الأسري في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020 .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1997.

تقرير منشور على موقع الشرق تحت عنوان، " حلول عراقية لتفادي كورونا.. المستشفيات المنزلية والطب البديل"، 2020.

رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة. ط1 ، 2008 .

رياض سالم عواد، الواقع الصحّي ووباء كورونا وأثرهما على حقوق الطبيب والمريض في العراق، جامعة كركوك، العراق، 2021، بحث منشور في كتاب أعمال مؤتمر أزمة حقوق الإنسان في ظل جائحة كوفيد-19 ،متاح على الموقع : https://jilrc.com/category .

سجى محمد الفاضلي ومؤيد راضي فاضل، الحق في التنمية المستدامة، مجلة البحوث القانونية والسياسية، مجلد(3)، العدد(16) .

سها محمد كاظم، تحديات القطاع الصحي الحكومي والمعالجات المقترحة، وزارة الصحة والبيئة، العراق. متاح على الموقع الالكتروني: http://www.igomoh.gov.iq/aqd .

فاطمة ابراهيم خلف و اخرون، العلاقة بين الانفاق على الصحة و التعليم و النمو الاقتصادي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية ،العدد "20"، 2009 .

مصطفى هاشم، العراق.. من ينقذ الطبيب؟، دراسة منشورة على موقع قناة الحرة، 2018 .

وجلاس موسشيت،" مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة،2000 .

The Sustainable development report, 2020,p36.

Human DevelopmentReport/1995/ NEW YORK/UNDP .